برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

خطاب

الدكتورة ريما خلف هنيدي
الأمين العام المساعد للأمم المتحدة
والمدير الإقليمي لمكتب الدول العربية

بمناسبة

إشهار تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002

القاهرة في 2 يوليو/تموز 2002

معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية
معالي وزيرة الدولة للشؤون الخارجية
أصحاب المعالي والسعادة
السيدات والسادة

إنه لمن دواعي الاعتزاز والغبطة أن أرحب بكم في حفل استهلال تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002. وأتقدم ابتداء بالعرفان إلى معالي الأمين العام وممثلي الأقطار العربية لاستضافتنا في هذا المقر. فليس هناك أليق مكانا وانسب موضعا من بيت العرب لنزف إلى الملأ إشهار أول تقرير تصدره الأمم المتحدة عن التنمية الإنسانية في الوطن العربي أعده فريق من الخبراء العرب المتميزين في عطائهم إستلهمتهم في جهودهم هموم التنمية في وطنهم الكبير. فبإسم راعيي التقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وبإسم الفريق الذي أنجز التقرير أشكركم على كريم ضيافتكم وجميل حفاوتكم.

وإنه لأمر جدير بالقول أن مطالع الألفية الثالثة أفضل زمنا كي نتدارس فيها حصاد مسيرة التنمية في ربوع بلداننا العربية، نستلهم العبرة من نجاحاتها، ونعمل الفكر في سقطاتها، ونتأمل في آفاق إمكانياتها. فنحن نقف على عتبة برهة من تاريخنا مليئة بالتحديات. فالاحتلال الإسرائيلي غير المشروع للأراضي العربية كان ولا يزال يمثل أحد أكبر العقبات إستشراء تهدد وتعرقل مسيرة الأمن والتقدم في المنطقة العربية. وتتسارع خطى عولمة تطوي في ثناياها منافع كبيرة كما مخاطر متصاعدة وفي الأذهان مشاهد فرص أضعناها على تعاقب الأعوام. وتلجُ بلداننا العربية الألفية الثالثة في فترة لم تشهد فيها من قبل جيلاً من الشباب أعظم عدداً وأكثر تطلعاً إلى حياة أفضل.

لقد آن الأوان كي نتساءل: هل أفلحنا كمنطقة نامية إتقان القيام بالمهام الملقاة على عاتقنا؟ والأهم من ذلك، هل إنتقينا الخيارات المثلى وهل توجهت جهودنا نحو الأنشطة ذات الأولوية؟ وما هي السياسات العامة، والممارسات والحوافز التي كما تعيننا على تشييد اقتصاداتنا، تمكننا من بناء قدرات مواطنينا وصقلها إلى ما يصل بها إلى الأمثل؟ وكيف يمكننا رعاية البيئة الحيوية المتفتحة والمتماسكة حيث تزدهر القدرات الإنسانية، وحيث تنمو المجتمعات القوية الرافهة، التي تمتنع على هزات العولمة وتتجاوز آثارها وتنتفع من فرصها؟

ثم كيف بنا نقيس على نحو سليم ودقيق نجاحاتنا وإخفاقاتنا؟ وما هي منائر الهداية التي ترشدنا إلى التعرف إلى ما آل إليه حالنا، بلدانا ومنطقة، من حيث التنمية الإنسانية العربية؟

تلك هي الأسئلة المحورية التي اجتهد مؤلفو التقرير للإجابة عليها. وتنصب مهمتي اليوم أن أبذل ما في الوسع لتسليط الضوء على جوهر مسعاهم ومراد خطابهم. ويضع التقرير، بادئ ذي بدء، الناس في جوهر بحثه، كمشاركين وكمنتفعين من التنمية في مختلف حقولها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية. فهو يؤكد أن البلدان العربية قد أتقنت عمل بعض الأشياء في مسيرة عمرانها الفائتة. فقد أنجزت تقدما حقيقيا في بناء أسس الخدمات الصحية والتعليمية. فتضاعف الإلتحاق بالتعليم، وازداد معدل توقع الحياة عند الميلاد بينما انخفضت معدلات وفيات الأطفال، ونزع النمو في المنطقة إلى محاباة الفقراء، إذ أن الفقر المدقع، كان أقل في المنطقة العربية منه في مناطق العالم النامية الأخرى.

لكن التقرير ينبه أيضا إلى إمارات النذر. فهناك نحوعشرة ملايين طفل في فئة العمر من السادسة إلى الخامسة عشر لا تضمهم المدارس في حناياها. وهناك خمسة وستون مليوناً من العرب البالغين لا زالوا أميين، ثلثاهما من النساء. وما زالت سمات أساسية ثلاث تغلب على ناتج التعليم في العالم العربي، وهي تدني التحصيل المعرفي، وضعف القدرات التحليلية والابتكارية، وإطراد التدهور فيهما. وقد نجم عن ذلك فجوة في القدرات تتمثل في تنامي التنافر بين نوعية ثمار المؤسسات التعليمية واحتياجات أسواق العمل.

وخلال العقدين الماضيين، كان معدل النمو الاقتصادي للفرد في المنطقة العربية الأدنى في العالم، باستثناء منطقة أفريقيا جنوب الصحراء. وإذا ما تواصلت مستويات النمو السنوية عند معدلها للعقدين الماضيين والبالغ 0,5% ، فسيحتاج المواطن أو المواطنة العربية إلى ما معدله مائة وأربعين عاما من أجل مضاعفة دخلهما. بينما يتطلب تحقيق ذلك أقل من عشر سنوات في مناطق أخرى من العالم.

ويلاحظ التقرير ضوء نذير آخر يكشف عن انخفاض إنتاجية العمل في العالم العربي. وتشير الإنتاجية المتناقصة بشكل جلي إلى ضعف المهارات وقاعدة المعرفة لدى القوى العاملة. كما تدل على ضعف إعداد رأس المال البشري والفكري، ولعل ذلك يبرهن كم كان ولا زال مهماً الاستثمار في الناس وفي قدراتهم.

وحين يتأمل التقرير في الدلالات الأخرى يتساءل: كيف تبدو أوضاع المنطقة حينما ينظر إليها بعيون تقارير التنمية البشرية العالمية؟ والإجابة على ذلك هي أن حصاد الإنجازات العربية في دليل التنمية البشرية لم يرق إلى المعدل العالمي. وقد كان إنجاز المنطقة العربية أفضل في مؤشرات الدخل منها في مؤشرات التنمية. وقد استخلص فريق التقرير من ذلك أن المنطقة العربية هي أغنى مما هي نامية. ومع أن فقر الدخل في المنطقة العربية أقل منه في مناطق أخرى في العالم، إلا أن البلدان العربية قد أصابها نوع آخر من الفقر- هو فقر القدرات وعوز الفرص. ويفحص التقرير جذور هذا النوع من الفقر ويتعقب منابعه في ثلاثة نواقص رئيسية: هي نقص الحرية، والنقص في تمكين النساء، ونقص المعرفة. ففي هذه الميادين الهامة، لم تتطور المنطقة العربية مقارنة بالمناطق المماثلة.

وبينما يتصدى التقرير بحثاً في العوامل التي تكبّل المنطقة وتعيق انطلاقتها، فهو يضع أيضاً جملة من السياسات الوسائلية التي تنقلنا مما نحن فيه إلى ما نتوق إليه. فالتنمية الإنسانية الحقيقية تتطلب نظماً للحكم الصالح، التي تعزز، وتدعم، وتصون رفاه الإنسان وتقوم على توسيع قدرات البشر، وخياراتهم، وفرصهم، وحرياتهم لا سيما بالنسبة لأكثر أفراد المجتمع فقراً وتهميشاً.

ويقيناً، فإن مجال التغيير رحب. فعلى صعيد الحرية، يكشف لنا مؤشر دليل الحرية أن من بين سبع مناطق في العالم، تستقر البلدان العربية في أدنى درجات سلم الإنجاز. ويبين تطبيق مؤشرات للتمثيل والمساءلة والتي تقيس مظاهر متنوعة للعملية السياسية، والحريات المدنية، والحقوق السياسية، واستقلال الإعلام، أن منطقتنا أقل مناطق العالم إنجازا في هذه الحقول. ولا شك أن القصور في الحرية يضعف التنمية الإنسانية، ويشكل أحد أكثر مظاهر تخلف التنمية السياسية إيلاماً.

ولا يختلف الحال بالنسبة لتمكين النساء. فتطبيق مؤشر تمكين المرأة يؤكد أن مشاركة النساء في الحياة الاقتصادية والسياسية تبقى في المنطقة العربية الأقل في العالم. وتعاني النساء، في كثير من بلدان المنطقة، من عدم المساواة في حقوق المواطنة والحقوق المدنية والقانونية. وفي بعض البلدان التي تملك مجالس نواب منتخبة، ما زالت المرأة تحرم من حق التصويت وتولي المناصب العامة. ومن بين كل امرأتين عربيتين تجهل واحدة القراءة والكتابة. وتبقى التنمية التي لا تشارك فيها المرأة تنمية معرضة للقصور والخطر.

أما القيود على المعرفة فمتنوعة تبدأ بما تحدثه الأمية الواسعة النطاق، وما تسببه النواقص في النظام التعليمي، ثم يفاقمهما الوهن في أنظمة البحث والتطوير، وضآلة الوصول إلى تقانة المعلومات والاتصال. فمثلا، فإن معدل الاستثمار في البحث والتطوير في المنطقة العربية أقل من سبع المعدل العالمي. كما أن الوصول إلى تقانة المعلومات والاتصال هو الأقل من بين مناطق العالم. ولا شك أن قلة المعرفة وركود تطورها يحكمان على البلدان التي تعانيهما بضعف القدرة الإنتاجية وتضاؤل فرص التنمية. إن فجوة المعرفة وليس فجوة الدخل أصبحت تعد المحدد الرئيسي لمقدرات الدول في عالم اليوم.

إن التشخيص الدقيق للمشكلة هو جزء من علاجها وتجاوزها. ولعله من نافلة القول، أن التبصر في واقع الحال على مرارته ارتقاء لأول درجات سلم النهضة، ووقوف عند بوابة التقدم للمرور إلى فنائه الرحب. ومن هذا المنطلق يضيء التقرير آفاق التنمية الإنسانية الرحبة، التي طالما كانت جوهر تطلعاتنا. فما أطلق عليه اسم النواقص الثلاثة والمتمثلة في نقص الحرية ونقص تمكين المرأة ونقص المعرفة، تصبح حينما نطويها بعزيمتنا على التقدم أقطاب التنمية الإنسانية الثلاثة التي ترشد خطانا إلى العمران والنهضة. ويهدف التركيز على مواطن الضعف ومواضع الخلل حث الانتباه وتوجيه التفكير لتعزيز الاستثمار في أولويات ثلاث هي، بناء القدرات الإنسانية والتوظيف الفعال لهذه القدرات بتنشيط النمو الاقتصادي، وتحرير كامل الطاقات الكامنة للبلدان العربية بتعزيز الحكم الصالح.

ويقترح التقرير عدة استراتيجيات أساسية لمعالجة النواقص الثلاثة. فهو يدعو البلدان العربية، في مجال بناء القدرات الإنسانية، إلى أن تسعى جاهدة لتحقيق النشر الكامل للتعليم الأساسي مع إطالة مدته الإلزامية إلى عشر سنوات. فالمجتمع الخيّر يجب أن يوفر لكل أطفاله

فرصاً تعليمية متكافئة. ويدعو التقرير إلى إستحداث مؤسسي لتعليم الكبار فائق المرونة ودائب التطور ومستمر مدى الحياة. قد تكون تكاليف تحسين نظم التعليم ضخمة، إلا أن تكلفة إستمرار الجهل لا حدود لها. كما يوصي التقرير بضرورة التعاون العربي في حقول التعليم، وبالذات التعليم العالي، وتطوير المناهج، ووضع الكتب المدرسية، وتدريب المعلمين. فهذه مهمة سهلة التحقيق بحكم عموم اللغة الواحدة في الأرض العربية.

ويدعو التقرير بشكل خاص إلى تطوير المواقف والحوافز المجتمعية حتى تصبح رحماً مولداً للإبداع وأرضاً خصبة للابتكار. فبهما تتمكن البلدان العربية من خوض غمار المنافسة في الأسواق القائمة على المعرفة. وعليه ينبغي أن ينصب تغيير آليات النظام الاجتماعي بإتجاه توفير الحوافز للبحث والإبداع والإبتكار، وإتاحة الفرص الحقيقية للتميز في المكانة الاجتماعية لمكتسبي المعرفة والباحثين عن التجديد والتطوير.

ويتقدم التقرير بمقترحات واضحة للاستثمار في مجالات العلم والتقانة والبحث والتطوير. فهو يرى أن حصة البحث والتطوير من الاستثمار ينبغي أن تزداد من مستواها الحالي الذي يقل عن 0,5% من الناتج المحلي الإجمالي إلى 2% في نهاية العقد الجاري. ثم إن التعاون العربي في إطار المشروعات المشتركة يمكن البلدان العربية من تعزيز نموها القطري ومسيرة تعاونها الجماعي، حيث أنها تستفيد بذلك من اقتصاديات الحجم الكبير. بل أن البلدان العربية يمكنها أن توسع خياراتها فيما لو أقدمت على الإرتقاء بالتكامل العربي الذي هو ضمان القدرة على المنافسة والبقاء في عالم اليوم، ليصل إلى إقامة منطقة مواطنة عربية تزال فيها القيود على حرية إنتقال المعرفة والبشر ورؤوس الأموال.

وليس بخاف أن إدراك منزلة الأوائل في ميدان محتوى المعلومات رهن بتوفير علته وإيجاد أسبابه. ولن يسوق الفنانين، والمختصين، والعلماء، والرواد، والطلبة إلى ميدان الإبداع مراسيم تذاع وأوامر تتلى، وإنما آفاق مفتوحة للعمل تهمزها إلى مجاريه الصحيحة وقنواته السليمة إجراءات وقوانين مسهلة وحافزة. ولم تتفاوت المنازل ولم تفترق الحالات بيننا وبين من يرتاد تقانة المعلومات والاتصال إلا لارتقائهم لأسبابها وإهمالنا لها. وحينما ندع الإنسان العربي يمارس حريته في النشر وفي اختيار الموضوعات وأشكال التعاون مع الآخرين، فسنرى حينذاك سواقي التقدم تطفح من جديد، وسنجد أن عجلة تعريب المعلومات تجري على نحو ما نريد. ولقد وجبت علي

الحجة، في هذه المناسبة، أن أبسط لسان الشكر لممثلي الإعلام المشاركين، فقد كانت مهنتهم سباقة في هذا الميدان حينما أتاحت الصحف العربية للقراء العرب على شبكة الإنترنت.

وبنفس القدر من الواقعية يقترب التقرير من مسألة كيفية توظيف القدرات الإنسانية، حيث يستهل منطلقها من تنشيط الاقتصادات العربية وجعلها في بواعثها كما في نتائجها محابية لعموم الناس. فهو يناصر حشد قوى القطاع الخاص الذي لا سبيل إليه إلا بإجراءات مرحبة وقوانين مطمئنة ومشجعة، يسندها قطاع عام محور نشاطه منع الإحتكار وتشجيع المنافسة التي تعظم المنافع وتقلل الكلف، وخلق بيئة محفزة ونظم ضبط حميدة ومساءلة عادلة تتسم بالشفافية. ولا يرى التقرير في الأسواق القطرية قاعدة صلبة تغذي النمو القائم على الصناعة والخدمات لضيق تخومها وضحالة قعرها. فلا غنى عن امتدادات على مدى الوطن العربي تردف بعضها البعض في ميادين المال والعمل والبحث والتطوير، حتى تمتطي ظهر العولمة فتكبح علاتها، وتحتاز مغانمها، وتساهم في تقرير مجراها. فإذا لم تسعف دواعي الإرث الواحد لوحدها العرب لكي يعتلوا عوائق الاندماج فلتعن مقتضيات الهم الواحد على تعجيل وتيرته، فبدون التكامل الاقتصادي ستجد بلداننا نفسها تلهث للبقاء.

وقد قارب التقرير الحق في دلالاته حينما أفصح بشكل قاطع أن قوة ومشروعية الدول ومؤسساتها مستمدة، على وجه اليقين، من قدراتها على حشد الناس وتهيئة وإعداد نفسها في الحرب ضد الفقر. ولن يكون ذلك ممكناً إن لم تضع الدول العربية التنمية الإنسانية ومكافحة الفقر في جوهر سياساتها الاقتصادية الوطنية والقومية، فهما سبباها الأساسيان إلى تنشيط النمو الاقتصادي بحيث يؤول هذا النمو بدوره إلى تقوية التنمية الإنسانية في حلقة حميدة متوالية. وحتى تحسن البدء ينبغي أن تكون خطواتها الأولى دعماً للعمالة الكاملة، وإزالة للتحيز ضد المرأة في أسواق العمل، وتوسيعاً لشبكات الأمان الاجتماعي.

ويعترف التقرير بالكلف الإنسانية، والسياسية، والاقتصادية العالية للنزاعات، مؤكدا على أن إنهاءها يستصحب اقتضاء إيجاد حل عادل وشامل للصراع العربي الإسرائيلي، جوهر أزمة المنطقة السياسية. وهو يرى أن معالجة الضرر الذي تلحقه النزاعات الداخلية يستوجب معاودة التفكير الجذري في طرق التعامل مع المجموعات الثقافية والدينية، ويرى أن النهوض بالحقوق السياسية للمجتمع لتعزيز التلاحم الاجتماعي في العالم العربي سيثمر عن عائد مرتفع للتنمية الاقتصادية والسياسية معاً.

وعندما يتصل الأمر بتحرير القدرات الإنسانية الكامنة ينفذ التقرير إلى جوهر الحكم الصالح، الذي تكمن دلالاته في تحسين نوعية مؤسسات الدولة، وزيادة المشاركة والتمثيل الشعبي فيها. فلن يكون أي عقد اجتماعي خاليا من الزوابع ما لم يستصحب معه تمثيلا سياسيا شاملا في المؤسسات التشريعية مبنيا على انتخابات حرة، ونزيهة، وكفوءة ومنتظمة. وينبغي أن يتزاوج الإصلاح التشريعي مع إصلاح الإدارة العامة. لكن لا مناص أن يكون الإصلاح القانوني لب الإصلاح الإداري في البلدان العربية، فبدون أن يتجسد حكم القانون في المؤسسات القانونية والقضائية ستنتصب كل مؤسسات المجتمع والحكم على أرض هشة وينزلق المجتمع إلى غياهب الفساد. فالإصلاح، في نظر التقرير، ينبغي أن يضمن تجانس القوانين وتماثل الإجراءات الإدارية مع حقوق المواطنين وحقوق الإنسان الأساسية التي تشمل حق التعبير وحق التجمع للجميع، وأن يستظل بقضاء مستقل ينفذ القوانين ويقيمها على حدود العدل وموازين النصفة.

لقد بذلت الوسع لكي أعرض، بإيجاز، أمام أنظاركم أبرز نتائج ومساقات تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002. لكن يبقى التقرير أغنى من سرد سريع وأثرى من إيجاز جامع. فقد بلغنا نحن العرب مفترق السبل، اختيار أحدهما مؤد إلى القعود، والسير في ثانيهما موصل إلى النهوض. فإما الركون إلى ما ألفناه من صبر على القصور المؤسسي، واستنامة في دعة السياسات القصيرة الأجل، نلقي على أطفالنا تبعة مشاقها، وأضرار نتائجها. وإما استفاقة تسعى حثيثا إلى نهضة عربية تستقر أوتادها في صخور التنمية الإنسانية. ولقد استقر في عقلي كباحثة، وغاص في قلبي كأم، وتوطد في صميمي كمواطنة عربية قبل أي شيء آخر، القناعة والإيمان بأن الشعب العربي يملك الطاقات، ويغتني بالموارد، التي تمكنه أن يخوض غمار تحدي النهضة كي يضع أبناءه أنداداً مع أبناء الأمم الأخرى في نهج التقدم والعمران. لكن النجاح في السعي، والإفلاح بالمهمة تحكمه أسباب، وله تكاليف. ولن ترقى أمة سلم النهضة ما لم تشحذ إرادتها السياسية، وما لم تتهيأ بالتنظيم. ولعل ما يؤنس أمتنا في تقصيها لتخوم التقدم، نبل المقصد، والعزيمة التي تغذيها ينابيع التنوع، وتوجهها تطلعات الناس وطموحاتها.

وإذا ما تمكن التقرير أن ينبت حواراً يمد أفرعاً للعمل تثمر ما يرجوه، فقد حقق مراده.

وختاماً، أتقدم بالشكر لجميع من عمل على إعداد وإخراج هذا التقرير وأخص بالذكر المحرر الرئيسي الدكتور نادر فرجاني ومجموعة المؤلفين والمجلس الإستشاري الذين لم يألوا جهداً في التمحيص في قضايا التنمية الإنسانية العربية وفي إستقراء فرص التقدم والذين حثهم وفاؤهم لقومهم لأن يساهموا في إضاءة الطريق نحو ما يعزز رفاههم وينهض بحالهم.

وفي النهاية، يبقى التفكير الجسور مفتاح النجاح في انفاذ الرؤى المستقبلية، كما في تصورها.

الشكر لكم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،، ،،